

Distr.: General
29 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية المستدامة

صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،
بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 216/74 معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21، ومع التركيز على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويستند التقرير إلى الدراسات والتقارير والتحليلات والمداخلات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة مؤخرا، وإلى نتائج المداولات الحكومية الدولية، بما في ذلك اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد على الإنترنت تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسلسلة من الندوات والمناقشات الشبكية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المنتديات والمناقشات ذات الصلة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2020/57)، ومذكرة الأمين العام بشأن تمويل التنمية المستدامة (E/FFDF/2020/2)، ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (E/2020/56).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

310820 200820 20-10261 (A)



أولاً - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 216/74 إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، يركز بوجه خاص على الحالة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما وتعزيزهما، ويوصي بإجراءات محددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في هذا الصدد.

ثانياً - جدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتحديات المتبقية: البنود غير المنجزة

2 - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992، يجري الآن تنفيذ البنود غير المكتملة من جدول أعمال القرن 21 في إطار خطة عام 2030. واليوم، لا يزال المشهد العالمي يتيح صورة مختلطة من الإنجازات والنكسات، كما أن الصدمات الاقتصادية والمالية المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤدي إلى إخراج النمو الاقتصادي البطيء أصلاً عن مساره⁽¹⁾.

3 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 المدمرة إلى شل أجزاء كبيرة من الاقتصاد العالمي، وفرضت قيوداً حادة على الأنشطة الاقتصادية. وفي ظل هذه الخلفية، ووفقاً للتقرير المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" حتى منتصف عام 2020، يُتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3,2 في المائة في عام 2020، مع عدم توقع سوى انتعاش تدريجي في عام 2021 في استدراك الناتج المفقود. وفي إطار سيناريو خط الأساس، سيترجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو إلى نسبة -5 في المائة في عام 2020، بينما سيتقلص ناتج البلدان النامية بنسبة 0,7 في المائة.

4 - ويشير هذا التقرير أيضاً إلى أن الجائحة فاقمت من الفقر وعدم المساواة، ومن المرجح أن تتسبب في تراجع عدد يناهز 34,3 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع في عام 2020، مع احتمال انضمام 130 مليون شخص إضافي إلى صفوف الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030، مما يوجه ضربة قاصمة للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع. وقد توقف التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي مع تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في السنوات الثلاث الماضية، من 785 مليون شخص في عام 2015 إلى أكثر من 821 مليون شخص في عام 2018، وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة حدة جميع تلك التهديدات، مما أدى إلى تفاقم الفقر والجوع في العالم. ولا يزال التقدم مستمراً في العديد من المجالات الصحية، ولكن معدل التحسن تباطأ ولن يكون كافياً لتحقيق معظم الغايات المرتبطة بالصحة، حيث إن جائحة كوفيد-19 تدمر النظم الصحية على صعيد العالم وتهدد النتائج الصحية التي تحققت حتى الآن (انظر E/2020/57، الفقرة 20).

(1) انظر الموجزات السياسية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة عن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.un.org/development/desa/en/covid-19.html>

5 - وفي نهاية عام 2019، كان الملايين من الأطفال والشباب لا يزالون محرومين من ارتياد المدارس، وكان أكثر من نصف من يرتادون المدارس لا يستوفون معايير الكفاءة الدنيا في القراءة والحساب⁽²⁾. وإغلاق المدارس الرامي إلى وقف انتشار كوفيد-19 أثر سلبي على نتائج التعلم والتنمية الاجتماعية والسلوكية على أكثر من 90 في المائة من الطلاب في العالم، أي ما يعادل 1,6 بليون طفل وشاب. ومن شأن الفجوة الرقمية أن تؤدي إلى توسيع الفجوات القائمة في مجال المساواة في التعليم، وهو هدف بعيد كل البعد عن تحقيق الهدف المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع بحلول عام 2030. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن العقبات الهيكلية والتمييز في جميع أنحاء العالم، وتشير التقارير الصادرة من عدة بلدان أيضا إلى أن العنف العائلي ضد النساء والأطفال يتزايد أيضا خلال فترة الإغلاق العالمي.

6 - وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة للصرف الصحي والنظافة الصحية وإتاحة المياه النظيفة الكافية للوقاية من الأمراض واحتوائها. ومع ذلك، لا يزال هناك بلايين من الناس يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، مع تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب.

7 - ولا تزال سياسات الحصول على الطاقة تؤثر ثمارها، حيث تظهر بيانات عام 2018 علامات واعدة. وانخفض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء من حوالي بليون شخص في عام 2017 إلى 860 مليون شخص، وهو انخفاض قياسي في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الخطوات الهامة، لا يزال ما يقرب من 600 مليون شخص محرومين من إمكانية الحصول على الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽³⁾.

8 - وعلى الرغم من أن معدل البطالة في العالم انخفض في عام 2019 إلى أقل من 5 في المائة، فقد ظلت وظائف العديد من العاملين وظائف ذات نوعية متدنية، ولا سيما العاملون في القطاع غير الرسمي والنساء والشباب. وكان أكثر المتضررين من هذه الصدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعاملون في القطاع غير الرسمي، والعاملون لحسابهم الخاص، والعاملون بأجر يومي، والعاملون في القطاعات الأكثر عرضة للاضطراب (انظر E/2020/57، الفقرة 73). وتقدر منظمة العمل الدولية أن تدابير الإغلاق التام أو الجزئي تؤثر حاليا في ما يقرب من 2,7 بليون عامل يمثلون زهاء 81 في المائة من القوة العاملة في العالم⁽⁴⁾.

9 - وكان العام الماضي، 2019، العام الثاني الأكثر دفئا على الإطلاق، ونهاية أدفء عقد سجل على الإطلاق (2010-2019)، مع ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي إلى أرقام قياسية جديدة. وتحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في أحدث تقرير خاص لها عنوانه "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" من أن تغير المناخ يتسبب في ارتفاع حرارة المحيطات ويغير تركيبها الكيميائية إلى درجة من الشدة بحيث يهدد ذلك إمدادات الأغذية البحرية، ويؤجج الأعاصير والفيضانات، ويشكل مخاطر كبيرة على مئات الملايين من الناس الذين يعيشون على طول السواحل. ولا يزال تحمض المحيطات والصيد غير المستدام يشكلان تهديدات رئيسيتين للمحيطات والموارد البحرية. والجهود المبذولة حاليا لحماية البيئات البحرية الرئيسية، وصغار الصيادين، والاستثمار في علوم

(2) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/goal-04/>

(3) International Energy Agency, *SDG7: Data and Projections* (Paris, 2019)

(4) International Labour Organization (ILO), "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work", 2nd ed., 7 April 2020

المحيطات لا تلبي بعد الاحتياجات العاجلة لحماية هذا المورد الهائل الهش. وعموماً، فإن التقدم المحرز حتى الآن نحو حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام هو تقدم غير كاف (انظر A/74/630، الفقرة 7). ويستمر تدهور الأراضي ويحدث فقدان التنوع البيولوجي بمعدل ينذر بالخطر (انظر E/2019/68، الفقرة 36)، حيث يتعرض مليون نوع من الحيوانات والنبات لخطر الانقراض⁽⁵⁾.

10 - وفي عام 2019، تسببت النزاعات والكوارث في حدوث 33,4 مليون حالة نزوح داخلي جديدة في 145 بلداً. وتسببت النزاعات والعنف في تشريد 8,5 ملايين شخص إضافي في 50 بلداً. وثمة حاجة ماسة إلى تجديد الجهود الرامية إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمش فيها أحد، وتعزيز المؤسسات وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وعلاوة على ذلك، وبسبب تغير المناخ، نزح 24,9 مليون شخص إضافي، في عام 2019، في 140 بلداً بسبب وقوع ما يقرب من 1 900 كارثة، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2012⁽⁶⁾.

11 - ووفقاً للتقرير عن "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" حتى منتصف عام 2020، ستشهد غالبية البلدان النامية، بالإضافة إلى تقلص الطلب المحلي، انخفاضاً حاداً في إيرادات الصادرات والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت تمثل أكثر من ربع ناتجها المحلي الإجمالي قبل الأزمة. وتشير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، في تقريرها عن تمويل التنمية المستدامة لعام 2020، إلى أن 44 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً معرضة حالياً لمخاطر المديونية العالية أو تعاني من حالة مديونية حرجية، مما يمثل مضاعفة لمخاطر الديون في أقل من خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد أوار النزعة الحمائية وتزايد القيود التجارية. ثم إن أزمة كوفيد-19 تفاقم من أثر هذه القيود وتعطل التجارة في السلع والخدمات بدرجة كبيرة. وتعطل الأزمة أيضاً سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، إذ يُتوقع أن تنخفض صادرات السلع بما لا يقل عن مبلغ 50 بليون دولار؛ وتؤثر هذه الحالة الراهنة تأثراً شديداً على وسائل تنفيذ خطة عام 2030.

ألف - متابعة خطة عام 2030 واستعراضها

12 - تسلط الفروع التالية الضوء على بعض الآليات والأنشطة الرئيسية التي تدعم تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. فقد عُقد هذا المنتدى في الفترة من 7 إلى 17 تموز/يوليه 2020، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحت شعار "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة". وناقش المشاركون في المنتدى السياسي الرفيع المستوى موقف المجتمع العالمي من أهداف التنمية المستدامة في ضوء أثر جائحة كوفيد-19. وتباحثوا كيفية استجابة المجتمع الدولي للجائحة بطريقة تعيد العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع ونيرة التقدم خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وفي ضوء جائحة كوفيد-19 الجارية والقيود المتوقعة على الاجتماعات الشخصية والسفر الدولي، أجرى مكتب المجلس

(5) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services (IPBES), Eduardo S. Brondizio and others, eds., *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (IPBES secretariat, Bonn, Germany, 2019).

(6) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement* (Geneva, April 2020).

الاقتصادي والاجتماعي تعديلات على شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وبرنامج في عام 2020. فقد عقدت جميع الاجتماعات، بما في ذلك جميع المناسبات الجانبية والخاصة، على الإنترنت.

13 - وتمثل اللجان الإقليمية الخمس المنابر الإقليمية لتقييم التقدم المحرز وتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول دعماً لتنفيذ خطة عام 2030، بما يتماشى مع الأولويات والخصوصيات الإقليمية، وتقديم الدعم للبلدان في إعداد استعراضاتها الوطنية الطوعية. وتعد اللجان الإقليمية منتداهم للتنمية المستدامة سنوياً وتعرض نتائجها على المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

14 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2020 "بوابة أهداف التنمية المستدامة"، وهي منبر معارف إقليمي مشترك بين الوكالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتيح للبلدان ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية الحصول على المعارف المتخصصة، وتلبية الاحتياجات الوطنية الناشئة المتعلقة بخطة عام 2030، وتيسير رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها إحصائياً على الصعيدين الإقليمي والقطري. ونظراً لجائحة كوفيد-19 الحالية، أرجأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منتداهم الرابع لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

15 - وعقدت الدورة السادسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في فيكتوريا فولز، زيمبابوي في الفترة من 24 إلى 27 شباط/فبراير 2020. وتتمثل الرسالة الشاملة المنبثقة عنه في أن أفريقيا لا تمضي في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن العقد 2020-2030 يتيح فرصة لاتخاذ إجراءات حاسمة ومعالجة على نطاق القارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المماثلة لها في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

16 - وبسبب جائحة فيروس كورونا، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منتدى آسيا والمحيط الهادئ السابع بشأن التنمية المستدامة في 20 أيار/مايو 2020 في شكل اجتماع على الإنترنت مدته يوم واحد. وأبلغ عن إحراز تقدم جيد فيما يتعلق على السواء بإضفاء الطابع المؤسسي وتعزيز قدرات المؤسسات على العمل على إيجاد حلول متكاملة والاعتراف بأهمية إشراك مؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمؤسسات العلمية في تنفيذ خطة عام 2030. ومع ذلك، قد تترتب على جائحة كوفيد-19 آثار عميقة وسلبية على الجهود المبذولة في المنطقة.

17 - وعقدت الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في 19 آذار/مارس 2020 في شكل اجتماع على الإنترنت مدته يوم واحد. ويشير المنتدى في تقريره إلى أنه لا يوجد بلد في أوروبا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث تواجه المنطقة تحديات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر (الأهداف 13 و 14 و 15).

18 - وبسبب الجائحة، أرجأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي العربي للتنمية المستدامة. ومن المقرر حالياً أن يعقد المنتدى خلال الربع الثالث من عام 2020.

باء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

- 19 - تمثل ممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة السائدة اليوم الأسباب الرئيسية للأزمات البيئية الكبرى الثلاث التي يواجهها العالم حالياً، وهي: تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث.
- 20 - وثمة توافق واسع في الآراء بشأن ضرورة التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ففي الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، أبلغ 79 بلداً والاتحاد الأوروبي عن أداة سياسة عامة وطنية واحدة على الأقل تساهم في تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة⁽⁷⁾. بيد أن المؤشرات في إطار الغايتين 2-12 و 4-8 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقةتين ببصمة المواد (المواد المستخرجة في جميع سلاسل الإمداد العالمية لتلبية طلب البلدان المستوردة) وبالاستهلاك المحلي للمواد، لا تزال تشهد ارتفاعاً على الصعيد العالمي ومن المتوقع أن تشهد زيادة كبيرة على المدى الطويل⁽⁸⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر الاتجاهات أيضاً أن معدل استخراج المواد على الصعيد العالمي يفوق النمو السكاني والاقتصادي على حد سواء⁽⁹⁾. وفي إطار السيناريو الذي يفترض بقاء الأمور على حالها، سيستمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو بمعدل 2,2 في المائة سنوياً ليصل إلى 216 تريليون دولار بحلول عام 2060، وهو ما يتطلب زيادة بنسبة 110 في المائة في استخراج الموارد العالمية (إلى 190 بليون طن)⁽¹⁰⁾. وتتيح الجائحة للبلدان فرصة لوضع خطة إنعاش تعكس مسار الاتجاهات الحالية وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق مستقبل مستدام.

فرص تسريع وتيرة العمل وتحقيق مسارات تحويلية

- 21 - يتطلب عكس الاتجاه السلبي المتصل بالهدف 12 تحويل استخدام الموارد الطبيعية في النظم الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها من خلال معالجة العوامل المحركة للاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، مع وضع حجر الأساس للبدائل الجديدة لكي تتجذر. وقد حددت الفرص الكفيلة بتسريع وتيرة العمل وتحقيق مسارات تحويلية في القطاعات التي تتسم بكثافة استهلاك الموارد و/أو التي لها بصمة مواد كبيرة، أي الزراعة والأغذية والبناء. وشكلت هذه القطاعات ما يقرب من 70 في المائة من مجموع بصمة المواد في العالم في عام 2015، ومن ثمة فهي أدوات رئيسية للتغيير وتسمح بتحديد أولويات التدابير الموصى بها ووضعها في سياقها عبر قطاعات ويؤثر سلاسل الإمداد الرئيسية. وتغيير الطريقة التي تنتج بها الأغذية ونستهلكها، بل وكيفية تشييد البنايات كذلك، بطرق منها استخدام التكنولوجيات الرقمية وغيرها، يمكن أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة فيما يتعلق باستخدام الموارد وبغير ذلك من المجالات.

(7) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/goal-12/>.

(8) Independent Group of Scientists appointed by the Secretary-General, *Global Sustainable Development Report 2019: the Future is Now – Science for Achieving Sustainable Development* (New York, United Nations, 2019).

(9) المرجع نفسه.

(10) Bruno Oberle and others, *Global Resources Outlook 2019: Natural Resources for the Future We Want* (Nairobi, International Resource Panel and United Nations Environment Programme, 2019).

22 - فقطاع الأغذية هو مستخدم مهيم للموارد الطبيعية على الصعيد العالمي⁽¹¹⁾. ومع زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2050، وفي سياق تقلص قاعدة الموارد ومحدوديتها، ستحتاج الأنظمة الغذائية إلى زيادة الإنتاجية مع استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة⁽¹²⁾. وينبغي أن تشمل النظم الغذائية أوجه كفاءة على امتداد السلسلة الغذائية برمتها وأن تعزز الممارسات والنظم الغذائية المستدامة⁽¹³⁾. ويشمل ذلك الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، وهو ما سيتطلب تكنولوجيات جديدة في جمع المحاصيل والنقل والتخزين، فضلاً عن تحسين أنماط التجارة وإحداث تغييرات في سلوك المستهلكين⁽¹⁴⁾.

23 - ومن شأن تطوير سلاسل القيمة الزراعية الصناعية، بهدف تنويع الزراعة الصغيرة النطاق وإدماجها في الأسواق على نحو أفضل، أن يوفر فرصاً لتوليد الدخل لصغار المنتجين أيضاً، بما يتيح إمكانية الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تتيح فرصاً كبيرة لتطوير حلول وأسواق رقمية لربط المزارعين بالأسواق بسهولة أكبر، وتوفير معلومات إرشادية جرى التحقق من صحتها، وتحسين سلاسل القيمة الزراعية. ويمكن أن يؤدي إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تدريجياً إلى خلق فرص إضافية لصغار المزارعين لكسب الرزق وتمكينهم من المساهمة في تنمية المناطق الريفية في بلدانهم، بمن فيهم النساء والشباب على حد سواء.

24 - ويستهلك قطاع البناء 12 في المائة من المياه العذبة و 30 في المائة من المواد الخام، ويولد ما تصل نسبته إلى 40 في المائة من النفايات في مدافن القمامة على مستوى العالم. ومع توقعات تضاعف مخزون المباني بحلول عام 2050، من المتوقع أن تزداد الانبعاثات ومعدلات استهلاك الطاقة والموارد في هذا القطاع. بيد أنه توجد حلول كثيرة لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد في هذا القطاع يمكن أن تجلب منافع متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تخفض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن دورة المواد المتعلقة بالمباني السكنية بنسبة 80 في المائة على الأقل في بلدان مجموعة الدول السبع والصين بحلول عام 2050، من خلال مجموعة من استراتيجيات الكفاءة في استخدام المواد⁽¹⁵⁾. وعلاوة على ذلك، يحتاج العالم إلى أكثر من 40 تريليون دولار للهياكل الأساسية الجديدة والمطورة بين عامي 2005 و 2030، وسيوجّه جزء كبير من هذا الاستثمار إلى المدن في البلدان النامية⁽¹⁶⁾؛ ويمثل ذلك فرصة كبيرة لبناء هياكل أساسية أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر استدامة.

(11) International Resource Panel, *Food Systems and Natural Resources* (UNEP, 2016).

(12) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مستقبل الأغذية والزراعة: الاتجاهات والتحديات (روما، 2017).

(13) Marina Bortoletti and James Lomax, *Collaborative Framework for Food Systems Transformation: A Multi-stakeholder Pathway* (UNEP, 2019).

(14) Julian Parfitt, Mark Barthel and Sarah Macnaughton, "Food waste within food supply chains: quantification and potential for change to 2050", *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, vol. 365, No. 1554 (September 2010).

(15) Edgar Hertwich and others, *Resource Efficiency And Climate Change: Material Efficiency Strategies for a Low-Carbon Future – Summary for Policymakers* (Nairobi, International Resource Panel and UNEP, 2020).

(16) المرجع نفسه.

25 - وبالإضافة إلى استهداف القطاعات التي تستهلك الموارد بكثافة، من الضروري أن تنتظر البلدان، لدى تعاملها مع الغائتين 2-12 و 4-8 من أهداف التنمية المستدامة، ليس فقط في بصمتها الإنتاجية، وإنما أيضاً في مستويات الاستهلاك فيها وما يتصل بها من بصمات استهلاكية على امتداد سلاسل القيمة العالمية. ويوفر اقتصاد التدوير إطاراً مفاهيمياً وسياساتياً يتوخى التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد ومن إنتاج النفايات عن طريق تشجيع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ومن الممكن أن تترتب على ذلك آثار سياسية، لا سيما بالنسبة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، وذلك في ضوء الإقرار بالصلة القائمة بين النفايات البلاستيكية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والقيام على جميع المستويات، في إطار الكثير من الجهود المبذولة، بالتشجيع على تقليص النفايات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، واتباع نهج مبتكرة لمعالجة مختلف أنواع النفايات البلاستيكية، بما في ذلك النفايات البلاستيكية البحرية (انظر قرار الجمعية العامة 216/74، الفقرة 11).

26 - وأصبحت المواد البلاستيكية واحدة من المواد الأكثر استخداماً في كل مكان على مستوى العالم. وبرز التلوث الذي تسببه كثاني أكبر تهديد للبيئة العالمية بعد تغير المناخ. وبين عامي 1950 و 2015، زاد الإنتاج السنوي العالمي للمواد البلاستيكية زيادة هائلة بمعدل 9 في المائة تقريباً⁽¹⁷⁾؛ وزاد الإنتاج السنوي للبلاستيك من 1,7 مليون طن متري في عام 1950 إلى 322 مليون طن متري في عام 2015⁽¹⁸⁾، وتراكم أكثر من 8 بلايين طن من البلاستيك على كوكب الأرض⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، يعاد تدوير ما يقرب من 9 في المائة فقط من النفايات البلاستيكية العالمية ويتم حرق 12 في المائة منها. وعلاوة على ذلك، فإن معظم المواد البلاستيكية المنتجة حتى الآن متينة للغاية ولا يمكن أن تتحلل في الطبيعة. وسواء تم حرق النفايات البلاستيكية أو التخلص منها، فإنها تلوث البيئة المحيطة وتصبح خطراً يهدد جميع أشكال الحياة المائية في حال التخلص منها في الماء. وهناك جزء كبير من النفايات البلاستيكية قد انتهى به المطاف في المحيطات، حيث يُقدَّر وجود ما يتراوح بين 93 و 236 ألف طن متري منها عائمة في المحيطات. ووفقاً لدراسة أجريت في عام 2017، فإن 83 في المائة من عينات مياه الصنبور المأخوذة من جميع أنحاء العالم تحتوي على ملوثات بلاستيكية. وبشكل البلاستيك أيضاً مصدراً رئيسياً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

27 - وسيكون للتكنولوجيات دور حاسم أيضاً في معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في التلوث بالمواد البلاستيكية. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة، مثل النانوتكنولوجيا وتكنولوجيا التحوير الجيني والعمليات الكيميائية المتقدمة، أن تسهم في الحد من استخدام البلاستيك عن طريق تطوير بدائل طبيعية وإنتاج بدائل أكثر قابلية للتحلل الأحيائي. بيد أن هناك حاجة إلى سياسات مناسبة تهدف إلى تعظيم إمكانات التكنولوجيات الجديدة، وسيكون من الضروري استكمال التدخلات التي تتم في مرحلة الإنتاج بتدخلات في مراحل أخرى من دورة حياة البلاستيك. وإن الحكومات والمؤسسات التجارية والجهات الأخرى المعنية

Michael Hauschild, Alexis Laurent and Morten W. Ryberg, *Mapping of Global Plastics Value Chain* (17) and *Plastics Losses to the Environment: With a Particular Focus on Marine Environment* (UNEP, 2018).

(18) انظر "Global primary plastics production according to industrial use sector from 1950 to 2015 (million metric tons)، الشكل 1، متاح على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/ftq_3_sep2019_fig1.png

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Frontier Technology Quarterly: frontier technologies for addressing plastic pollution", September 2019 (19)

صاحبة المصلحة، مسترشدة برؤية قوامها الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر استدامة والمزيد من النهج الدائرية في سلسلة القيمة للبلاستيك، مدعوة إلى إحداث تحول جذري في نظام الاقتصاد المتعلق بالبلاستيك، من خلال الاستغناء عن المواد البلاستيكية غير الضرورية والتي تطرح مشاكل، وتوخي الابتكار في إنتاج المواد البلاستيكية اللازمة، والاحتفاظ بأعلى قيمة للبلاستيك المستخدم في الاقتصاد، وإبعاده عن مدافن القمامة وعن البيئة، بما في ذلك المحيطات والأنهار والأراضي.

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

28 - يتطلب تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة تعاوناً بين أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني والمنظمات العلمية والنظام الدولي. وقد تشكلت شبكة "كوكب واحد" لتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وهذه الشبكة هي شراكة تشغيلية مع أكثر من 700 شريك، يمكن من خلالها توجيه الجهود المبذولة لتنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة توجيهاً استراتيجياً. وتقود الشبكة، بوصفها شراكة عالمية متعددة الجهات صاحبة المصلحة تضم حكومات وطنية ومحلية وهيئات من المجتمع المدني ومؤسسات تجارية ومنظمات علمية وتقنية ومنظمات دولية، التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال وضع خطة لتنفيذ هذا التحول والتوعية به، وتوفير أدوات ومعارف وحلول لتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وتوفر استراتيجية الشبكة لفترة الخمس سنوات (2018-2022) المعنونة "خطة واحدة لكوكب واحد" مساراً واضحاً للمضي قدماً في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي قد يحشد وراءه أصحاب مصلحة مختلفين.

29 - وإلى جانب شبكة "كوكب واحد"، تضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً بدور رئيسي في دعم البلدان في تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما البلدان التي تتأخر في تنفيذ الأهداف والتي تسير في اتجاه سلبي، بما في ذلك ضمن سياق الهدف 12. وتساعد منظومة الأمم المتحدة بفعالية في تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية، وفي تقديم الدعم لتهيئة بيئات مؤاتية تقوم على التأهب والقدرات الوطنية القوية.

30 - ويشجع برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك على الاستهلاك المستدام، مع التسليم بأن للمستهلكين المستثمرين دوراً أساسياً في تشجيع الاستهلاك المستدام بيئياً واقتصادياً واجتماعياً، من خلال جملة عوامل منها آثار اختياراتهم على المنتجات⁽²⁰⁾. ويشجع برنامج الأونكتاد المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية على الإنتاج المستدام من خلال برامجه المتعلقة بالتجارة باستخدام الموارد البيولوجية، واقتصاد المحيطات، والاقتصاد الأخضر. وتعمل مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالتجارة باستخدام الموارد البيولوجية⁽²¹⁾، بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين والدوليين، على تهيئة بيئة مؤاتية للمؤسسات التجارية العاملة في مجال التجارة باستخدام الموارد البيولوجية لتعزيز قدراتها على الحصول على مصادر مستدامة، والحصول على الموارد وتقاسم منافعتها، والتجارة في المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة. وتساهم المبادرة في دعم المؤسسات التجارية للأخذ بممارسات الإنتاج المستدام التي درت أكثر من 5,1 بلايين يورو من المبيعات (2019) وعززت سبل العيش لما يقرب من 5 ملايين شخص في أكثر من 60 بلداً.

(20) <https://unctad.org/en/Pages/DITC/CompetitionLaw/Competition-Law-and-Policy.aspx>

(21) <http://www.biotrade.org/>

31 - ويشجع الأونكتاد، عن طريق برنامجه المتعلق بتشجيع الصادرات الخضراء من خلال معايير الاستدامة الطوعية⁽²²⁾، وبوصفه الكيان التابع للأمم المتحدة المعني بتنسيق منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، على استخدام معايير الاستدامة الطوعية كأداة توجهها الأسواق وتعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والتجهيز. وتوفر هذه المعايير حوافز للمنتجين لاعتماد عمليات إنتاج مستدامة، استجابةً للطلب العالمي المتزايد على المنتجات المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن تلك المعايير، بوصفها علامات موجهة للمستهلكين، تؤدي دوراً فعالاً في حفز المستهلكين على الاستهلاك المستدام. ويساعد العمل الذي تضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالمعايير صغار المنتجين والمؤسسات التجارية المتناهية الصغر في البلدان النامية على زيادة فهمهم لآثار معايير الاستدامة الطوعية على الصادرات "الخضراء" وتحسين قدرتهم على القيام معاً بتصميم وتقييم وتنفيذ خيارات سياسية للاستفادة من هذه المعايير في تحسين مستويات إنتاج وتصدير المنتجات المستدامة. وأخيراً، ووفقاً لتوصيات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، جرى تعيين الأونكتاد كجهة راعية مشاركة للمؤشر 12-6-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

32 - وعملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشكل جد حثيث على تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته 2-12 و 4-12 و 5-12 و 12 ب. واليونيدو منخرطة في إنتاج أدوات جديدة لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز المهارات التحليلية لحكومات الدول الأعضاء في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وصممت اليونيدو مؤخراً أداة لتحليل سلسلة القيمة تمكّن المحللين من فهم هياكل التكاليف الفعلية وهوامش الربح للمؤسسات التجارية على امتداد سلسلة القيمة بصورة أفضل، وتمكّنهم، على هذا الأساس، من وضع نماذج جديدة للأعمال التجارية عن طريق استحداث نظم تكنولوجية وتنظيمية مناسبة ومستدامة لخفض التكاليف لكل وحدة و/أو زيادة الإنتاجية و/أو توسيع نطاق الأرباح. وقامت اليونيدو أيضاً بتصميم وتنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال اقتصاد التدوير في عامي 2017 و 2018، على سبيل المثال، في البحرين، وفي عام 2019 في فيرارة، بإيطاليا، لأجل صانعي السياسات من تونس ومصر والمغرب. وتساعد تلك الدورة الدراسية صانعي السياسات على فهم المسارات الكفيلة بإرساء اقتصادات تقوم على الكفاءة في استخدام الموارد دون ترك أي نفايات من منظور الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

33 - ومن خلال مشروع تحسين جودة السياسات الصناعية، أنتجت اليونيدو اثنتي عشرة أداة لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز المهارات التقنية للمسؤولين الحكوميين في البلدان النامية في المجالات المتصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتساهم اليونيدو في "الشراكة من أجل اقتصاد أخضر"، التي تشمل توليد وتبادل المعارف من خلال حلقات العمل، والمشاركة في المؤتمرات، والترويج لمنشور أكاديمي خاص بشأن قياس التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة⁽²³⁾، وإنتاج مؤشرات محددة. وأنتجت اليونيدو أيضاً أدوات نمذجة لرصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشاريع التعاون التقني على الكفاءة في استخدام الطاقة. وأعدت اليونيدو، بالتعاون مع البنك الدولي، بحثاً يثبت أن تخفيض إعانات الوقود الأحفوري يمكن أن يهيئ أوضاعاً مفيدة للجميع من حيث التحسينات البيئية وزيادة القدرة التنافسية لشركات الصناعة التحويلية. وأخيراً، يقدم برنامج SwitchMed، الذي ينفذه برنامج البيئة واليونيدو ويموله الاتحاد الأوروبي، الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الخضراء والمجتمع المدني وواضعي السياسات في

(22) <https://unctad.org/en/Pages/DITC/Trade-Analysis/TAB-Project-1617AI.aspx>

(23) انظر www.sciencedirect.com/journal/applied-energy/special-issue/108MDK88GJF

دفع عجلة التنمية الاقتصادية الخضراء والمستدامة، من خلال مشروع نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً في البحر الأبيض المتوسط، المعروف بمنهجية MED TEST.

34 - وتبرز مشاريع منظمة العمل الدولية الكفاءة في استخدام الموارد في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبرنامج منظمة العمل الدولية لدعم المؤسسات التنافسية والمسؤولة (SCORE) هو برنامج عالمي يحسّن الإنتاجية وظروف العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة⁽²⁴⁾. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج العالمي في التنفيذ الفعال لبرنامج تدريب SCORE، الذي يجمع بين التدريب العملي في فصول دراسية وتقديم الاستشارات داخل المصنع. وبرنامج تدريب SCORE هو برنامج مكون من مجموعة وحدات يركز على تطوير العلاقات التعاونية في مكان العمل. وأظهرت نتائج هذا التدريب في الهند آثاراً على الإنتاج الأنظف، فضلاً عن زيادة الإنتاجية، والحد من هدر المياه واستهلاك الطاقة والنفايات، وانخفاض استخدام مواد مثل المطاط. وانخرطت منظمة العمل الدولية أيضاً في عدة شراكات في مجالات مثل تغير المناخ واقتصاد التدوير والأزياء المستدامة ومكافحة التصحر كما يلي: تحالف الأمم المتحدة للأزياء المستدامة⁽²⁵⁾؛ والمنندى المعني بتسريع اقتصاد التدوير⁽²⁶⁾؛ والشراكة من أجل اقتصاد أخضر⁽²⁷⁾.

35 - وانضم الاتحاد الدولي للاتصالات إلى تسع منظمات تابعة للأمم المتحدة لإنشاء تحالف الأمم المتحدة المعني بالنفايات الإلكترونية، من أجل إذكاء الوعي وزيادة المعرفة وتقديم الدعم المتكامل للبلدان في مجال منع النفايات الإلكترونية والحد منها وجمعها وإعادة تدويرها والتخلص منها على نحو مستدام من خلال تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها على جميع المستويات للتصدي للمستوى المتدني لمعدل جمع النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها بشكل رسمي⁽²⁸⁾. وتزداد كمية النفايات الإلكترونية على الصعيد العالمي بمعدل ينذر بالخطر. ففي عام 2019، تم توليد 53,6 مليون طن متري من النفايات الإلكترونية على الصعيد العالمي، وبحلول عام 2030، ستتجاوز الكمية المقدرة للنفايات الإلكترونية المتولدة 74 مليون طن متري⁽²⁹⁾. والنفايات الإلكترونية مدرجة رسمياً في خطة عمل المؤشر 12-5-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بإعادة التدوير الوطنية، ويرد أيضاً ذكر أهمية النظر في النفايات الإلكترونية في المؤشر 12-4-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنفايات الخطرة. وفي معرض التركيز على إحصاءات النفايات الإلكترونية، شكّل الاتحاد الدولي للاتصالات، مع جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والرابطة الدولية للنفايات الصلبة، الشراكة العالمية لإحصاءات النفايات الإلكترونية التي توفر أنشطة بناء القدرات للبلدان من أجل جمع وتحسين إحصاءات النفايات الإلكترونية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولئن كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة الإحصاءات

(24) انظر www.ilo.org/empent/Projects/score/lang--en/index.htm.

(25) <https://unfashionalliance.org/>.

(26) <https://pacecircular.org/>.

(27) شراكة متعددة الوكالات بجهد من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(28) انظر www.itu.int/en/ITU-D/Climate-Change/Pages/ewaste/E-waste-Coalition.aspx.

(29) Vanessa Forti and others, *The Global E-waste Monitor 2020: Quantities, Flows and the Circular Economy Potential*, United Nations University/UNITAR – co-hosted SCYCLE Programme, ITU and International Solid Waste Association (Bonn/Geneva/Vienna).

في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هما راعيان لمجموعات البيانات، فإنهما يعترفان بالمنهجيات التي وضعتها الشراكة العالمية لإحصاءات النفايات الإلكترونية والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأخيراً، وبالنظر إلى أن المعايير الدولية يمكن أن تساهم في النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي المدن، فإن لجنة الدراسات 5 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات والمعنية بالبيئة وتغير المناخ واقتصاد التدوير تعمل بشكل وثيق مع أعضائها لوضع معايير دولية (توصيات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات) تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽³⁰⁾.

36 - وتساهم المنظمة البحرية الدولية في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة من خلال جعل طرائق الشحن التي تُنقل بها البضائع دولياً أكثر ملاءمة للبيئة. وتشمل الصكوك الرئيسية للمنظمة البحرية الدولية الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن التي تنظم شؤون النفايات التشغيلية التي تولدها السفن، واتفاقية لندن لمنع التلوث البحري الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى في البحر وبروتوكولها. وتعمل المنظمة البحرية الدولية أيضاً على تعزيز القدرات التقنية في مجال إدارة مياه الصرف على متن السفن وفي الموانئ، وتشجيع إعادة التدوير واعتماد تكنولوجيا إنتاج أنظف وأنماط استهلاك أكثر استدامة. وتعزز استراتيجية المنظمة الأولية المتعلقة بخفض انبعاثات السفن من غازات الدفينة الجهود العالمية من خلال معالجة مسألة الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري الدولي، بهدف خفض الانبعاثات السنوية الكلية الناجمة عن النقل البحري الدولي بنسبة 50 في المائة على الأقل بحلول عام 2050، مقارنة بعام 2008، مع مواصلة بذل الجهود أيضاً من أجل وضع حد لتلك الانبعاثات تدريجياً بشكل كامل في أقرب وقت ممكن. وتساهم اتفاقية هونغ كونغ الدولية لتفكيك السفن والتصرف بمكوناتها بطريقة آمنة وسليمة بيئياً في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة عن طريق الحد من توليد النفايات وتعزيز الاستهلاك المستدام. واتفاق كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام 1977 أساسي بالنسبة للعنصرين الاجتماعيين والبيئيين للاستهلاك والإنتاج المستدامين. فهو يتضمن تدابير سلامة إلزامية لسفن الصيد، وسيحسن، حال دخوله حيز النفاذ، سلامة الأرواح في البحار لمئات الآلاف من الصيادين في جميع أنحاء العالم.

37 - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المشورة ذات الصلة في مجال السياسات على الصعيد القطري من خلال استعراضاتها للأداء البيئي وأنشطتها الاستشارية الأخرى التي تسد الفجوة بين العمل المعياري وتنفيذ السياسات. وهي توفر منبرا قويا لدعم الحوار في هذا الصدد على نطاق قطاعات متعددة وفيما بينها، بما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة مثل الالتزامات الطوعية في إطار مبادرة باتومي المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. وقد حددت اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا موضوع "تعزيز اقتصاد التدوير والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا" بوصفه موضوعاً شاملاً للجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة والستين للجنة التي ستعقد في نيسان/أبريل 2021.

38 - وفي منطقة أفريقيا، تعتمد اقتصادات معظم بلدان المنطقة إلى حد كبير على الموارد الطبيعية التي توفر مدخلات الإنتاج الرئيسية. وبالنظر إلى انخفاض مستوى القاعدة الصناعية لأفريقيا، فإن لديها فرصة للنهوض بالتصنيع الأخضر من خلال تحقيق قفزات نوعية لتجاوز التكنولوجيا الملوثة، في إطار

(30) انظر www.itu.int/en/ITU-T/about/groups/Pages/sg05.aspx.

استراتيجية للتنمية الصناعية ستتصدى لتحديات التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورة على شبكة الإنترنت في تموز/يوليه 2019 بشأن "أطر الاقتصاد الكلي من أجل اقتصاد أخضر شامل في أفريقيا"، جرى فيها شرح المفاهيم الرئيسية لنموذج الاقتصاد الأخضر الشامل في أطر الاقتصاد الكلي.

39 - وتشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على وجه الخصوص، تراجعاً فيما يتعلق بتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤولين والعمل المناخي. ويعد الأخذ بنهج شامل للاستهلاك والإنتاج المستدامين أمراً هاماً بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تعيش نسبة كبيرة من السكان في فقر وتعمل في الاقتصاد غير الرسمي. وتهدف مبادرة "إغلاق الحلقة" التي تنفذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى إدماج مبادئ اقتصاد التدوير الشامل في نهج إدارة النفايات البلاستيكية على صعيد البلديات. ويمكن أن يجلب اتباع نهج شامل منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية مشتركة من خلال انخفاض الطلب على الموارد الطبيعية، والحد من النفايات والانبعاثات، وتهيئة فرص العمل، وتعزيز الابتكار، والأخذ بالمعايير المعيشية والصحية، بما يساهم في تحقيق عدة أهداف مترابطة من أهداف التنمية المستدامة. وأسفرت المشاريع عن تحسين قدرات أكثر من 100 جهة فاعلة رئيسية في مجال النفايات في مدينتي بيون، الهند، وبانكوك، وتم إعداد دليل للسياسات الإقليمية بشأن اقتصاد التدوير.

40 - ويكتسي الأخذ بسيئاريو لاقتصاد التدوير أهمية فائقة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظراً للنقل الاقتصادي للقطاعات الاستخراجية ومعدلات إعادة التدوير المنخفضة فيها. وإلى جانب جهود بناء القدرات لمساعدة البلدان في تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي 2018 و 2019 اجتماعين سياسيين إقليميين رفيعي المستوى للنهوض بإدارة جديدة للموارد الطبيعية الاستخراجية، في إطار خطة عام 2030 (الهدفان 12 و 16 من أهداف التنمية المستدامة)⁽³¹⁾. وتشمل الأمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالهدف 12 وغاياته في المنطقة، الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)؛ وإصدار تقرير عام 2019 بشأن المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السياسات الضريبية الرامية لتعبئة الموارد في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن الاستعانة أيضاً بهذه الممارسات الجيدة لتحويل وجهة أنماط الإنتاج والاستهلاك نحو تشجيع إزالة الكربون من الاقتصاد ودعم التحسينات في مجال الصحة العامة.

41 - وفي المنطقة العربية، لا يسجل إلا تقدم ضئيل أو لا يسجل أي تقدم يُذكر فيما يتعلق بالموشرات الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتدل المؤشرات على اتجاه تراجع في مجالات مثل التعرض لتلوث الهواء، ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومستويات الإجهاد المائي، ونصيب الفرد من النفايات البلدية. وإزاء هذه الخلفية ودعم إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، راحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم العمل الجاري على الصعيد الإقليمي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، لأغراض منها إبراز أفضل الممارسات، واستعراض التقدم المحرز، وتبادل الآراء بشأن احتياجات وأولويات المنطقة من أجل تعزيز التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(31) انظر www.cepal.org/en/pressreleases/mining-ministries-americas-meet-peru-address-sectors-challenges-and-opportunities.

جيم - تعزيز الترابط بين العلم والسياسات

42 - يُعد العلم والابتكار أساسيين من أجل المستقبل المستدام، سواء من حيث دورهما في تنوير القوانين والسياسات أو من حيث دور التكنولوجيات التي ستساعد في دفع عجلة التقدم في مجال التنمية المستدامة، على النحو الذي أبرزته خطة عام 2030. وبينما تعزز الأمم المتحدة دور العلم في صناعة السياسات من خلال تقرير *التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* الصادر عنها، فقد كرست المنظمة جهوداً وموارد كبيرة لبناء النظام الإيكولوجي القائم على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة على نحو أوسع، وذلك بوسائل من بينها بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحفيز الابتكار من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وقد شهد العامان الماضيان إنشاء وتشغيل كل من آلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وهما ناتجان رئيسيان يدعمان العلم والتكنولوجيا والابتكار منبثقان عن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأدت آلية تيسير التكنولوجيا بوجه خاص إلى ترسيخ المناقشات في مجال العلم والتكنولوجيا بين الحكومات والجهات ذات الصلة صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة.

43 - غير أنه لا يزال يتعين بذل جهود أكثر اتساعاً إذ إنه من الواضح على الصعيد العالمي أن العلم والسياسات يقفان عند مفترق طرق ويتطلبان حكمة أكثر فعالية لتعزيز تفاعل أفضل بينهما، لا سيما دعماً للتأهب لكوفيد-19 والأزمات المماثلة من خلال العمل المتواصل بشأن خرائط الطريق المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإعداد التوجيهات والاستراتيجيات، وبناء القدرات، والتكنولوجيات الناشئة. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة في قرارها 270/74 بشأن التضامن العالمي لمكافحة كوفيد-19 المتخذ في 2 نيسان/أبريل 2020 إلى تكثيف التعاون الدولي لاحتواء الجائحة والتخفيف منها ودورها، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات وتطبيق المبادئ التوجيهية ذات الصلة التي توصي بها منظمة الصحة العالمية.

44 - واستجابةً لهذا الطلب العاجل، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع الجهات الشريكة في آلية تيسير التكنولوجيا، بتوجيه نداء من أجل الحلول التكنولوجية والمنافسة بين المبتكرين وإنشاء سلسلة من المدونات الإلكترونية للعلماء. وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد تنظيم مشاورات وحلقات دراسية شبكية بشأن كوفيد-19، وآليات استشارية، وخرائط طريق في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإعداد سيناريوهات تكنولوجية طويلة الأجل لأهداف التنمية المستدامة. وورد حتى الآن أكثر من 140 حلاً تكنولوجياً، بما يوفر دعماً مناسباً للتوقيت لتعزيز الآليات الاستشارية في مجال العلم والتكنولوجيا المنشأة على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيد العالمي، للتصدي لجائحة كوفيد-19 وما بعدها. وعُرضت التوصيات والالتزامات الرئيسية المنبثقة عن تلك المبادرات والمشاورات خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020 المعقد في تموز/يوليه 2020 وخلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى الأخرى.

45 - وعلى الصعيد الإقليمي، تفيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن أقل من نصف البلدان الأفريقية قد اعتمد سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار تعالج ضرورات التنمية المستدامة معالجة شاملة. وعوضاً عن ذلك، تميل تلك البلدان إلى التركيز على تمويل البحوث العلمية مع إيلاء تركيز أقل على تطوير التكنولوجيا واقتنائها وابتكارها. وتنفيذ السياسات يعوقه ضعف الإلمام بالسياسات، والمستوى المتدني للقدرات البشرية، وعدم كفاية الرصد والمساءلة، وعدم كفاية الميزانيات المخصصة لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعلاوة على ذلك، ثمة تحديات أيضاً تنجم عن التكنولوجيات الناشئة، مثل التكنولوجيا الرقمية، التي لم تسخرها القارة بعد.

46 - والقدرة على الحصول على بيانات رصينة تُشكّل مكوناً لا يتجزأ من مكونات الترابط بين العلم والسياسات. فقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استجابةً لطلب الدول الأعضاء خلال الدورة الأولى لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للطاقة في عام 2013 تعزيز إحصاءات الطاقة، بتدشين بوابة آسيا والمحيط الهادئ للطاقة في عام 2015، وهي منصة لتيسير البحوث والتحليلات دعماً لصنع القرار. وتضم البوابة حالياً أكثر من 200 مجموعة بيانات مستقاة من المؤسسات العالمية، وأكثر من 3 000 وثيقة سياساتية، وخرائط للبنى التحتية المسندة جغرافياً وفق نظام المعلومات الجغرافية تشمل أكثر من 7 000 محطة توليد كهرباء، وموجزات قطرية. ومن أجل التصدي لتحديات الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أنشأت اللجنة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لمجامع الفكر المعنية بالطاقة، التي تجمع معاهد أكاديمية ومجامع فكر وجامعات وكيانات غير هادفة للربح في جميع أنحاء المنطقة. وتيسر الشبكة التعاون في مجال البحوث وتبادل المعلومات بين البلدان في المنطقة بشأن مسائل الطاقة الناشئة في الميادين الاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والاقتصادية.

47 - وفي أيار/مايو 2020، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جلسة إحاطة لبلدان المنطقة الأعضاء في مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة. وحضرت جلسة الإحاطة سلطات من 15 بلداً من بلدان المنطقة. وقُدِّمت لمحة عامة عن النظام الحالي للعلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحدياته الرئيسية. وأشارت المناقشات إلى ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي وبناء القدرات في مجال الصحة وتطوير الاقتصاد الرقمي. وإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة بحثاً بشأن موضوع تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات على إدارة المعارف دعماً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي المتعددة الجزر. وتتحول المسائل المتصلة بالمحيطات وإدارة الموارد البحرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار تدريجياً إلى مسائل محورية بشكل متزايد في البحوث التي تجريها اللجنة. ويتناول أيضاً منشور "The Caribbean Outlook" في طبعته لعام 2018 هذا الموضوع بشكل مركز.

دال - تمويل التنمية⁽³²⁾

48 - تُقدَّر فجوة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بمبلغ يتراوح بين 2,5 و 3 تريليونات دولار سنوياً. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي والزراعة على سبيل المثال، تفيد التقارير أن فجوة الاستثمار الحالية تبلغ 265 بليون دولار كمعدل سنوي من عام 2016 حتى عام 2030⁽³³⁾. ومن هذا المبلغ الإجمالي، يتمثل مبلغ يناهز 198 بليون دولار استثمارات لصالح الفقراء في القطاعات الإنتاجية - 140 بليون دولار للتنمية الريفية والزراعة و 58 بليون دولار للمناطق الحضرية. وحيث إن النمو الاقتصادي يظل بالغ التفاوت بين المناطق، فقد واصلت بلدان نامية عديدة التخلف عن الركب. وقبل نقشي جانحة كوفيد-19، كان من المتوقع أن يشهد متوسط الدخل في بلد واحد من كل خمسة بلدان (أغلبها

(32) ينبغي أن يُقرأ الفرع دال مقترناً بمذكرة الأمين العام عن تمويل التنمية المستدامة (E/FFDF/2020/2)، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2020 وتتضمن تقييماً للنقد المحرز في تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية.

(33) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة، الطبعة الثانية (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015).

في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأجزاء من غرب آسيا) جموداً أو انخفاضاً، وبات من المتوقع أن يشهد المزيد من البلدان انخفاضاً في نصيب الفرد من الدخل بسبب جائحة كوفيد-19.

49 - وخلصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020 إلى أن النظم الاقتصادية والمالية الدولية لا تحقق فحسب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل إن ثمة أيضاً تراجعاً كبيراً في عدد من مجالات العمل الرئيسية. بيد أن التعاون الإنمائي الدولي - في مجالات الموارد المالية، وتنمية القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والعمل من أجل تغيير السياسات، والشاركة بين أصحاب المصلحة المتعددين - لا يزال وسيلة ديناميكية وهائلة لتنفيذ خطة عام 2030 (انظر E/2020/10، الفقرة 1). وفي ضوء التحديات الجديدة والمتطورة، مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، سيتعين بشكل عاجل تكيف التعاون الإنمائي الدولي على نحو يقلل إلى أدنى حد ممكن أي تأثير غير متناسب على البلدان والفئات السكانية الأكثر تضرراً عن الركب وجعل هذا التعاون أكثر وعياً بالمخاطر دعماً للبلدان النامية.

50 - وفيما يتعلق بالجوائح، أفادت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقريرها لعام 2020 أن هناك بعض الأمثلة الناجحة للتمويل العالمي الطارئ في الأزمات الصحية، وإن كان من الضروري تحقيق تحسينات في التمويل المسبق وأشكال التعاون الأخرى المتسمة بالكفاءة وبإمكانية التنبؤ بها وسرعة توفيرها، وتضمنين تصميمها حوافز على الحد من المخاطر⁽³⁴⁾. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية، توجد مجموعة من التدابير يتولى النظام المتعدد الأطراف تطويرها دعماً لبناء القدرات الوطنية، مثل منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية⁽³⁵⁾ ومبادرة "آنية البيانات" التي تشترك في تنظيمها الأمم المتحدة والشاركة العالمية لبيانات التنمية المستدامة والبنك الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة. ويتعين الأخذ بهذه الأمثلة الإيجابية على نطاق أوسع إلى جانب بذل جهود مكثفة لمواجهة الاتجاهات الرئيسية، مثل الانخفاض المتواصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، وضرورة تعزيز التعلم وتبادل المعارف بشأن إسهامات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتمويل المختلط وأشكال التعاون الإنمائي الأخرى.

51 - وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ترمي البلدان إلى تحقيق تكامل أفضل بين استراتيجياتها التخطيطية والتمويلية، بينما ينبغي للشركاء في التنمية بذل جهد أكبر لمواءمة تدخلاتهم مع الأولويات القطرية. واستناداً إلى الخبرات الوطنية للبلدان في مجال التعاون الإنمائي الدولي حتى الآن، ستكون أطر التمويل الوطنية المتكاملة أداة مفيدة لتحسين فعالية التعاون الإنمائي عن طريق المطابقة بفعالية أكبر بين الخطط والاستراتيجيات والموارد من أجل التنمية المستدامة.

52 - وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت مجموعة من التدابير مثل مبادرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ الرامية إلى مواجهة ضعف منطقة البحر الكاريبي أمام تغير المناخ والكوارث الطبيعية ومستوى الديون المرتفع في المنطقة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قامت قرابة ثلاثة أرباع البلدان بسن قوانين تنص على

(34) تشمل الأمثلة المشار إليها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والصندوق الاحتياطي للطوارئ، ومرفق البنك الدولي لتمويل الطوارئ الناجمة عن الجوائح.

(35) يجمع منتدى التعاون بشأن المسائل الضريبية بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من أجل الاضطلاع بأنشطة أكثر تنسيقاً وفعالية لبناء القدرات الضريبية في البلدان النامية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

”مبدأ الملوث يدفع“ أو اعتماد مبادئ توجيهية مكرسة في هذا الشأن، وأنشأ 13 بلداً على الأقل مرافق لإعداد المشاريع بغرض تطوير سلسلة من المشاريع المقبولة مصرفياً. ومع تحول منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى سوق عالمية كبيرة للسندات الخضراء، تساعد اللجنة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة في تعزيز أسواق السندات الخضراء وإتاحة الوصول إليها في المنطقة. وفي أعقاب الجائحة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً مع وزراء المالية الأفارقة، أسفر عن توجيهِ نداء إلى المجتمع الدولي لجمع موارد إضافية قدرها 100 بليون دولار من أجل التصدي الفوري لجائحة كوفيد-19، إلى جانب التنازل عن تحصيل جميع الفوائد المستحقة عن جميع الديون (المقدرة بمبلغ 44 بليون دولار لعام 2020).

هاء - الشراكات

53 - يُشدد الإعلان السياسي للمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة في عام 2019 واعتمدته الجمعية العامة في قرارها 4/74 على الأهمية البالغة للشراكات في التعبئة لاتخاذ إجراءات متضافرة في مجالات رئيسية شاملة لعدة قطاعات، وعلى الحاجة الملحة إلى إيجاد سبل جديدة لكي تعمل جميع الجهات الفاعلة معاً. وأقر أيضاً منتدى الشراكات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2019 بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين باعتبارها رافعة لدفع التنفيذ الشامل للجميع والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة. وفي سياق جائحة كوفيد-19 الحالية، تعتبر الإجراءات السياسية والشراكات المنسقة حيوية في المساعدة في التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأضرار الاجتماعية - الاقتصادية للأزمة وفي تسريع جهود التعافي والتنمية المستدامة في آن واحد. ومن الأمثلة عن ذلك على الصعيد العالمي أحدث الالتزامات بتخفيف عبء الديون التي تعهدت بها مجموعة العشرين والتي تتيح تعليق مدفوعات خدمة الدين لمدة زمنية محددة لفائدة أفقر البلدان التي تطلب التساهل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى المبادرات المتخذة مؤخراً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإلغاء جميع ديون البلدان التي كانت تواجه بدرجة معتدلة أو شديدة خطر المديونية الحرجة قبل أزمة الجائحة. ومن خلال الجمع بين خبرات خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة⁽³⁶⁾، تتيح الشراكة من أجل اقتصاد أخضر للحكومات حالياً المساعدة التقنية المتكاملة الشاملة والدعم في بناء القدرات، في مجالات من بينها حزم الحوافز الضريبية الخضراء، لتيسير جهود التعافي المبكر. ويقوم أيضاً برنامج ”العمل من أجل الصحة“ المشترك بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية بإسداء المشورة المنسقة في مجال السياسات وتقديم الدعم في بناء القدرات إلى الحكومات إذ تُعد استراتيجياتها المتعلقة بتعزيز القوى العاملة الصحية الوطنية⁽³⁷⁾.

54 - وعلى الصعيد الإقليمي، من المتوقع تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي هو الآن في مرحلة التفعيل بعد 54 توقيعاً و 24 تصديقاً، في تموز/يوليه 2020 بهدف التعجيل بصورة جذرية من تحرير التجارة في السلع والخدمات في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع منظمة الأغذية والزراعة في إطلاق منبر العمل المناخي في الزراعة في كانون الأول/ديسمبر 2019 لدعم ممارسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف

(36) منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(37) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: www.who.int/hrh/com-heeg/action-plan-annexes/en/.

من حدثه في القطاع الزراعي في المنطقة. وفي ضوء إصلاحات الأمم المتحدة، تتعاون أيضاً كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من خلال "الائتلافات القائمة على مسائل بعينها"، التي تتولى تنسيقها وكالة رائدة وتتضمّن إليها كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لأزمة الجائحة.

55 - وفي سياق إطار الأمم المتحدة للتصدي على الفور من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، قدمت 14 وكالة تابعة للأمم المتحدة الدعم المنسق إلى حكومة الكاميرون في إعداد خطة وطنية للوقاية من جائحة كوفيد-19 والتصدي لها؛ ويتولى أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري إنشاء صندوق مشترك لتعزيز سبل كسب الرزق للمجتمعات المحلية الضعيفة⁽³⁸⁾. وفي نيبال، يدعم فريق الأمم المتحدة القطري الحكومة في إنشاء مركزيّ اتصالات لتعزيز الجهود الإعلامية التي تركز على جائحة كوفيد-19. وتشهد غانا أيضاً توخي نهج العمل المشترك هذا، حيث قام فريق الأمم المتحدة القطري بإعادة برمجة الموارد القائمة للمساعدة في مواجهة التأثيرات الصحية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، مع اتخاذ إجراءات تكميلية من قبل كيانات مختلفة تحت قيادة المنسق المقيم.

56 - ومع عقد شراكات أكثر اتساقاً على جميع الأصعدة، تصبح الترتيبات العمدية لشبكات العمل أكثر شيوعاً على نحو متزايد، حيث توفر مسارات مركزية للتعهد بالالتزامات والموارد، وتعزيز الإجراءات المنسقة، وإطلاق المبادرات المشتركة. وما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في تيسير مثل تلك المنابر. وفي هذا السياق وفي الفترة السابقة لعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة في عام 2019، أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إجراءات للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بهدف الإلمام بالجهود الجديدة والطموحة التي تضطلع بها الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول دعماً للتنمية المستدامة. ويتعاون هذا المنبر مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على تيسير بناء المعارف وتبادلها وتعزيز المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال حلقات عمل الاستعراضات الوطنية الطوعية التي نظمت قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2020.

57 - بيد أنه على الرغم من عدد الالتزامات والإجراءات التي عبأتها خطة عام 2030 منذ عام 2015، فإن التحول نحو إقامة المزيد من الشراكات القائمة على التآزر وإحداث التغيير لا يحدث على النطاق المطلوب وبالسريعة اللازمة. وعلاوة على ذلك، تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى إضعاف التماسك والتضامن الاجتماعيين القائمين داخل البلدان وفيما بينها وعلى صعيد جميع الجهات الفاعلة. وأمام ضخامة الرهان، ثمة الآن حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين وإلى التعاون الدولي القوي من أجل إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق التنمية المستدامة.

(38) استُمدت الأمثلة القطرية من البيان الافتتاحي الذي أُنلت به نائبة الأمين العام أمام جلسة الإحاطة المعقودة في 11 أيار/مايو 2020 في موضوع "توحيد القوى: حلول سياسية فعالة للتصدي لجائحة كوفيد-19". وهو متاح على الرابط التالي: www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org/ecosoc/files/files/en/2020doc/DSG's_remarks_to_ECOSOC_inform_al_briefing_on_COVID-19.pdf

ثالثاً - الاستنتاجات

58 - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 12، بيئة مؤاتية تقوم على التأهب وعلى القدرات الوطنية القوية لمواجهة الأزمات المتوقعة وغير المتوقعة، وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة بهمة في دعم البلدان في تلك الجهود. ويتطلب حجم المهمة المتمثلة في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين على صعيد الحكومات والسلطات المحلية ودوائر الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات العلمية وعلى الصعيد الدولي. وعلى هذا الأساس أنشئت شبكة "كوكب واحد" من أجل تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

59 - غير أن القوة الدافعة للاقتصاد العالمي المتمثلة في الاستهلاك والإنتاج على الصعيد العالمي لا تزال تستخدم البيئة والموارد الطبيعية ضمن نموذج يفضي إلى آثار مدمرة على الكوكب. ويشير التقدم المحرز حتى الآن بشأن الهدف 12 إلى ميل نحو الاتجاه السلبي، بينما تظل الآفاق حالكة بسبب زيادة سكان العالم. ويشهد الهدف 12 تأخراً، مقارنةً بنسبة إنجاز تبلغ 50 في المائة تسجلها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، حيث لا تستوفي سوى 25 في المائة من مؤشرات الهدف 12 شروط: (أ) الوضوح المفاهيمي اللازم لقياس تحقيق الأهداف؛ (ب) واتباع منهجيات أو معايير معتمدة دولياً؛ (ج) وإبلاغ البيانات بشأنها بصورة منتظمة (انظر E/2020/56، الفقرة 18).

60 - ولذلك ينبغي تطبيق ما يجري تحديده من فرص متاحة لتعجيل الإجراءات وتحقيق مسارات مفضية إلى التغيير، بوسائل من بينها استخدام التكنولوجيات، في جميع مراحل سلسلة القيمة العالمية. وتتيح جائزة كوفيد-19 فرصة للبلدان لبناء خطة للتعافي ستعكس مسار الاتجاهات الحالية وتغير الأنماط التي نتبعها في الاستهلاك والإنتاج لتحقيق مستقبل مستدام.

61 - وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام 2030، لا يزال المجتمع الدولي ملتزماً بالتنمية المستدامة وبأهداف خطة عام 2030. وفي ظل تجديد العزم، والتركيز، والتعاون وإقامة شراكات قوية، وتبادل المعارف، ودعم النظم التعليمية، وإتاحة فرص الوصول الميسور إلى شبكة الإنترنت، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بما في ذلك في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فإن إحراز النجاح لهو بالأمر الممكن.